في ذكراها الـ ١٦٠
أين الصحافة السريانية المستقلة؟!

جورج هسدو

حرية أو إستقلالية الصحافة تعني حق نشر الحقائق والأفكار والآراء دون تدخل من الحكومة أو الجماعات الخاصة، وينطبق هذا الحق على الوسائل المطبوعة بما في ذلك الكتب والصحف والوسائل الإلكترونية التي تشمل المذياع والتلفاز والإنترنت.. وقد عبرت الصحافة الحديثة حدود الأداء المألوف والكلاسيكي في تعاطيها مع الأحداث بحيث لم تعد الواسطة الناقلة أو الناشرة للخبر فحسب، بل استطاعت أن تتحول الى شريك فعال مع جماعات الضغط الأخرى في صياغة الأفكار والتوجهات والتأثير في ميول ووجهة المتلقي من جماهير العامة.. وبهذا الخصوص فان الأكثر فاعلية من بين جميع أنواع الصحافة هي الصحافة الحرة المستقلة الخارجة عن سيطرة السلطة وخطابها الإعلامي، والتي تناصر وتدعم الحريات الخاصة والعامة في مواجهة التسلط بمختلف أشكاله، وطبعا وفق نظرية "المسؤولية الإجتماعية في الإعلام" التي تحمي حقوق وسمعة المجتمع حكومة وأفراداً.. وليس تجنيا على الصحافة الحزبية الملتزمة والسلطوية الموجهة إذا قلنا أن الصحافة المستقلة في كل العالم تعدُ الأكثر فاعلية وقبولا من لدن المتلقي، وذلك بسبب مساحة حرية التعبير وإختلاف الرأي التي تفردها لمتداوليها "كتاباً وقراء"، كما أنها تؤمن مستوى مقبولا من الصحة والتنوع في المعلومة.. وهي هنا تتميز من باقي أنواع الصحافة بكونها "وضمن المفهوم العام" لا تنحاز إلى إتجاه معين بل تتعاطى مع مختلف الإتجاهات بنفس الدرجة من الحيادية، وهي تفضل الإلتزام بالمهنية والموضوعية في العمل الصحفي حيث هو الضامن لرصيدها وسمعتها بين جماهير المتلقين وهو سبب ديمومتها وإستمراريتها أيضا. ما يهمنا هنا ولمناسبة الذكرى الستين بعد المئة ليوم الصحافة السريانية هو، إلى أي مدى نجح شعبنا في تأسيس صحافة مستقلة بعد أكثر من قرن ونيف على الإنطلاقة الأولى؟، والتي بشهادة المؤرخين والمختصين أعتبرت من التجارب الجيدة والناجحة شكلا ومضمونا مقارنة بشقيقاتها عند الشعوب الجارة.. وهي إصدار جريدة "زهريرى دبهرا" التي صدر العدد الأول منها في تشرين الثاني عام ١٨٤٩ في مدينة أورميا الإيرانية باللغة السريانية وإستمرت لما يقارب السبعين عاما.. ولتقريب وجهة نظرنا أكثر من القارىء الكريم نطرح عددا من الأسئلة التي إذا ما أجيب عنها سنصل إلى النتيجة الحقيقية لمدى نجاح المعنيين من أبناء شعبنا في خلق وتأسيس صحافة حرة مستقلة تؤدي دورها في نقل قضايانا الوطنية والقومية وحتى المجتمعية إلى مستويات أكثر قبولا وإقناعا.. وسيكون بإمكاننا تقويم مسار صحافتنا والحكم عليها بالرضى من عدمه، ليتسنى لنا بعدها العمل على تمتين وتقوية الجيد من تفاصيل ذلك المسار ونبذ ومعالجة الرديء منه لتحقيق الغاية المرجوة من الصحافة ألا وهي خدمة المجتمع:

- ما هي نسبة ما نمتلكه من صحافة بعيدة عن الإملاءات الحزبية التي غالبا ما تحصر الصحافة في بوتقة الأيدلوجية والعرف السياسي؟!.
- هل تمكن الإعلاميون والمعنيون من تخليص الصحافة من سطوة المؤسساتية التي تطغي على المنشورات وبمختلف أشكالها الثقافية والإجتماعية والدينية وغيرها؟!.
- كم نجح صحفيونا في إنشاء مؤسسات إعلامية مستقلة يكون لها القول الفصل أو الغلبة في ترجيح كفة الحوار نحو التعقل والنضج بدلا من المهاترات من خلال طرح القضايا بحيادية وإستقلالية؟!.
- بماذا ساهمت أعداد الصحفيين والإعلاميون التي تزخر بهم مؤسساتنا الصحفية وبمختلف العناوين والإختصاصات في خلق مرجعية لمهنة الصحافة يكون أساسها الفرد "الصحفي" وليس الوسيلة "المؤسسة"؟!.
- هل حاول الميسورون وأصحاب رأس المال من أبناء شعبنا تأسيس مؤسسات إعلامية حقيقية تجمع بين المهنية والإستثمار لخلق صحافة أهلية مؤثرة؟!.
- إلى أي مدى يتمتع الصحفيون بحرية التعبير عن آرائهم ونشرها والترويج لها بعيدا عن الضغوط والإملاء والتوجيه؟!.
- هل تجاوزت العلاقة بين الصحفي ومؤسسته مبدأ الإرتزاق لترتقي إلى مصاف العلاقة التكاملية بين الأداة والوسيلة والغاية المنشودة؟!.
- كم نجحت الصحافة السريانية في التأثير على متلقي رسالتها لتغيير وجهة الرأي العام بما يخدم المجتمع وقضاياه؟!.
- ما هي نسبة الحيادية التي تعاملت بها مؤسسات شعبنا الصحفية أثناء الترويج لخطابها الإعلامي بما يخص عرض برامج يكون القرار النهائي فيها للمتابع وليس للمعد؟!.
- إلى أي درجة هناك تنسيق وتشاور بين المؤسسات الصحفية السريانية لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها شعبنا من اجل خلق وسيلة ضغط مؤثرة على القرارات والمساعي الحكومية للتقليل من أضرار المرحلة؟!.

وإذا ما أجيب عن كل هذه الأسئلة أو حتى نصفها بالإيجاب فإنه يمكن أن نفتخر بأن صحافتنا السريانية قد نجحت في أن تخطو خطوات جبارة نحو التطور والإحترافية، ولنتأكد بأنه لدينا صحافة سريانية مستقلة تضاهي ما موجود عند باقي الأمم.. وسنتركز على الأهم مستقبلا لما فيه مصلحة ديمومة الصحافة السريانية متعافية رصينة تعتمد على دورها في حسم المختلف عليه بشكل حضاري خدمة للصالح العام..

أما إذا ما كانت الأجوبة بالسلب فإنه يتعين علينا أن نكبح خطانا ونتوقف مليا للتفكير بمصير صحافتنا التي يمكن أن يقال عنها حينها إنها صحافة "وكلاء سلطة ورؤساء أحزاب ورجال دين وطواويس التبختر وهواة الكتابة"، وليست صحافة كلمة ومجتمع وشعب وقضية ورسالة".

إنها دعوة جادة للتأمل والتفكير أولا ومن ثم الشروع وبأقصى سرعة لخلق صحافة سريانية مستقلة تعمل على معالجة مشاكلنا الإجتماعية قبل السياسية، وتساهم في تأسيس منظومة جماهيرية واعية وصلدة قادرة على التمييز وإتخاذ القرارات لمواجهة ما تسوقه مصانع التفكير الجاهز من نظريات وقناعات معلبة.

النظام العائلي والبدائل الصناعية

لطيف القصاب

بالرغم من أن مفهوم النظام العائلي لم يتعرض إلى ضربة قاصمة حتى الآن إلا انه وصل في مراحل تاريخية من حياة بني الإنسان إلى تخوم القضايا التي تثير النزاع وتتعدد حولها الآراء والتأويلات، فبين من يرى أن العائلة تمثل حجر الزاوية في بناء المجتمعات الإنسانية السليمة هناك من يكفر بهذه الحتمية ويستخف بأدلة وبراهين منظريها.

وبينما تذهب نظرة البعض إلى تقديس رباط الزوجية بشكله العائلي التقليدي ثمة من لا يرى في الزواج إلا علاقة عابرة بين طرفين لا يهدفان من ورائها سوى تحقيق الاستمتاع الجنسي من دون التفكير بتحقيق نظام يتكفل بتأسيس أسرة تحفظ لأفرادها حقوقهم المادية والمعنوية، وليس مهما لدى هذا الفريق أن ينأى الزواج بحرارة الحاجة إلى الشريك عن الفوضوية ويسقط في براثن الإباحية والانحلال أو تنتفي عنه صورته الطبيعية المألوفة فيصبح اقترانا بين متشابهين أو متشابهات جنسيا.

ترى ما الذي أوصل البعض من بني الإنسان إلى التفكير بهذا المنحى والى أي مدى يمكن لهذا النوع من الأفكار أن ينمو ويزدهر أو يضمر ويتراجع؟

إن هناك فرضيتين جاهزتين تلوحان في الأفق وتسهمان إلى حد ما في بلورة بحث يحاول استقصاء علل هذا الانحدار الغريب في التعاطي مع مسالة اجتماعية على قدر كبير من الأهمية والتأثير، الأولى تفسر الأمر على انه مصداق لصحة الفلسفة النسبية التي تخضع سائر الحقائق المسلم بها بين البشر ومنها النظام الأسري إلى قوانين الاستحالة والاضمحلال بحسب العصور والأمكنة والموافقات الاجتماعية، والثانية تحيل الأمر إلى النظرة الذاتية التي تعلي إلى حد التقديس من أهمية الذات البشرية فيما تزري بما سواها من القيم والاعتبارات.

وبقدر ما يتعلق الأمر بالنسبة للناظرين إلى النظام العائلي على انه نموذج تطبيقي للفلسفة النسبية فان ما يؤخذ على هؤلاء تناسيهم لحقيقة أن النظام العائلي كان على الدوام يعيش جنبا إلى جنب مع نقائضه من الأنظمة الأخرى كالرهبانية والعزوبية والإباحية...الخ ولم يقف تاريخ الإنسان على حقبة محددة اسلم المجتمع المتحضر فيها الزمام إلى النظام العائلي وحده أو إلى أي نظام مغاير أو مقابل بل كانت أساليب الحياة الزوجية على الدوام تتواجد مجتمعة وبنسب متفاوتة في اغلب العصور والأمكنة التي استوطنها الجنس البشري منذ القدم ولم يشذ عن ذلك المسار التاريخي إلا بعض المجتمعات المغلقة جدا وبعض الأقوام المنقرضة، كما إن الغلبة دائما كانت وربما مازالت في حوزة من يتخذون العائلة نظاما حياتيا بمعناه الديني أو القانوني الذي يشترط وجود عقد شرعي أو عرفي بين شريكين ذكر وأنثى يوفر لهما فضاء حاجاتهما الطبيعية من المتعة الجنسية ويستلزم ضمنا التعهد بأداء مسؤولياتهما الأخلاقية تجاه ذريتهما المحتملة بطريقة تملي لاشعوريا على الفرد المنتج في العائلة الواحدة أن يكون مسؤولا عن الأفراد الآخرين الذين لا يستطيعون الكسب بسبب السن أو المرض أو العجز الطبيعي، ولا يسقط هذا الواجب عن القادر في العائلة تجاه العاجز منها إلا عندما تتدخل جهة أكثر اقتدارا على أداء هذا الفرض وتحظى برضا العائلة المعنية كبعض مؤسسات الرعاية الاجتماعية التابعة للدول وبعض المنظمات الخيرية وبخلاف هذا الأمر سيتحول النكوص عن رعاية العاجزين إلى وصمة اجتماعية لا قبل لأي كائن اجتماعي بتحملها.

ومع التسليم بهذا الطرح فلا يمكن تفسير الابتعاد عن النظام العائلي بالفلسفة النسبية لانتفاء وجود شرط الموافقة الاجتماعية اللازم لإثبات مخرجات هذه الفلسفة وتعذر العثور على نماذج حية لها في الماضي والحاضر، فقضية مثل الزواج الطبيعي المؤدي إلى تكوين عائلة كانت وما تزال من الحقائق الراسخة والمتفق عليها مبدئيا في الإطار الإنساني العام ولم تهبط إلى مستوى الاندثار والتلاشي رغم الإقرار بكونها تحولت غير مرة إلى قضية تثير الجدل التفصيلي بين الغالبية العظمى من البشر وبين دعاة الانحلال أو العزوبية ونحوهم، لكن لم ينته الأمر إلى هذا الحد ثمة فلسفة أخرى تحمل المسؤولية عن حدوث هذا التصدع في الكيان العائلي ألا وهي النظرة الذاتية للكون والحياة والتي تشيع في العدد الأكبر من دول العالم الغربي وتتبنى العمل بمقتضاها العديد من الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني في تلك البقاع، إذ أن المنظمات الفكرية لهذه المنظومة المعرفية كانت دائما تقف بقوة وراء محاربة النظام العائلي عن جهل أو دراية وهذه العقيدة تمحورت تاريخيا حول فكرة التركيز على الذات إلى الحد الذي يحس فيها البعض بسذاجة الحاجة إلى إرساء نظام للعائلة الواحدة والاكتفاء بانتماء الفرد لنفسه وعلى هذا الأساس ماعاد الفرد هناك يتذكر الشريك الآخر إلا عند الاحتياج الجنسي فحسب وشاع في نفس هذا الفرد الإحساس بالزهد تجاه المشاعر العاطفية التي تتجاوز المستوى الجنسي، وأصبح من المألوف أن يتبادل الآباء والأبناء مشاعر القسوة والجحود وان تنبني العلاقات بين الأزواج على أسس اقتصادية بحتة فلكل حصته المعلومة من البيت وأثاثه ومعظم المتزوجين على أهبة دائمة للانفصال والرحيل عن الآخر.

وقد مرت برامج المنظرين لنبذ النظام العائلي في الغرب بمراحل مختلفة تراوحت بين الدعاوى المبطنة والضمنية إلى إلغاء النظام العائلي وصولا إلى إشهار الدعوة بإلغائه وإحلال بدائل صناعية عنه وذلك من خلال التدرج في إتباع الآليات التالية:

1- الغلو في تحميل النظام الأبوي المسؤولية عن شيوع الدكتاتوريات السياسية الأمر الذي ألقى بظلاله السلبية على النظام العائلي بوجه عام سواء كان القائد فيه الرجل أو المرأة.

2- الدعوات المبالغ فيها لتحديد النسل وتشجيع التشريعات المثيرة للجدل في الأوساط الاجتماعية مثل إباحة الإجهاض وما يسمى بالقتل الرحيم.

3- إيكال أمر تربية ورعاية الأطفال إلى المؤسسات الحكومية عوضا عن العائلة فضلا عن حصر مفهوم الانتماء الفردي بالدولة والمجتمع المدني وإدراج الانتماء إلى العائلة الواحدة بسلبياتها وايجابياتها ضمن منظومة القيم البالية.

4- الخلط المتعمد بين التعسف في نيل الحقوق الزوجية في دائرة مؤسسة الزواج وبين جرائم الاضطهاد والاغتصاب!

5- محاولات تعميم مسؤولية السلوك الشاذ الذي يصدر عن بعض العوائل تجاه افرادها على كامل المجتمع الأسري.

6- إقصاء الرأي الآخر المناقض لمشروع هدم الأسرة واتهامه بالأصولية ومحاولات إعادة الروح للحكم الكنسي البائد.

7- تصوير أجواء العلاقات الجنسية الواقعة خارج مؤسسة الزواج بأشكال رومانسية مؤثرة وقد لعبت السينما دورا كبيرا في هذه القضية حتى تلك الأفلام التي تتناول موضوع ما يسمى بالجنس الثالث وهو المصطلح الذي يطلق الآن على من كانوا يعرفون إلى وقت قريب بالشواذ جنسيا.

8- إغداق المساعدات "الخيرية" والمنح الحكومية السخية على المنتسبين لجمعيات الزواج المثلي من كلا الجنسين إلى درجة أغرت وتغري الكثيرين من شباب أوربا وأمريكا الأسوياء بالإقدام على التسجيل في جمعيات من هذا النوع طلبا لتلك المنح والهبات.

9- محاولات تصدير الثورة الغربية في طريقة الحياة الاجتماعية إلى دول العالم الأخرى لاسيما دول أمريكا اللاتينية وبلدان العالم العربي والإسلامي.

ولكن هل لهذه الفلسفة حقا بجميع أدواتها التي ذكرنا شطرا منها هل لها القدرة فعلا على اقتلاع جذور الميل إلى تأسيس العائلة من قلوب مقتنعيها أو لا، ومن ثم تعميم تجربة كراهية النظام العائلي في نفوس بقية الناس تدريجيا؟ إن الذي يبدو انه انسب جواب لمثل هذا السؤال بالرغم من الشكوك التي تحاول إثبات العكس وبالرغم من انكباب بعض القوى السياسية والاقتصادية لاسيما في الدول الغربية على التخطيط والتنفيذ الدقيقين لبرامج متعددة تهدف بمجملها إلى إقصاء النظام العائلي من حياة المجتمع الى الابد او الالتفاف عليه ذلك لان ثمة اعتقادا إنسانيا غير معلن ينص على ان بقاء الجنس البشري رهن بوجود نظام العائلة التقليدية، هذا النظام الطبيعي الذي يتكفل عمليا بإشباع الحاجات الجنسية والعاطفية معا ولا يتعارض على الإطلاق مع الانتماء للدولة والمجتمع العصري كما يحاول تصوير ذلك دعاة التفكك الاسري.

وقديما قال الحكماء إن الطبع يغلب التطبع وبهذا المعنى فان جميع البدائل الصناعية التي وضعها مروجو الفلسفة الذاتية لا تقوى البتة على إغراء الناس سوى الشواذ منهم بكسر قاعدة نظام العائلة الفريد المستند الى نصوص دينية متجذرة في النفس البشرية بصرف النظر عمن يؤمن او لا يؤمن بتلك النصوص، إلى ذلك فان نظام العائلة هذا اعجز حتى الآن كل بديل مصنوع آخر في أن يجاريه في توفير قدر مقبول من الرضا والانسجام بين البشر، ولا يستند القول بهذه النتيجة إلى مجرد التنظير والأمنيات فالواقع اليومي كفيل بإعطاء أدلة كافية لتعضيد هذه الفكرة، فكل يوم يشهد حفل زفاف بين زوجين وعيد ميلاد وإصلاح لذات بين يعطي أدلة مضافة على صمود النظام العائلي بوجه الأنظمة الاجتماعية المناوئة.

ومن المناسب هنا التبصر في سير بعض رؤساء الغرب المعاصرين من الذين رفعت حظوظهم الانتخابية سجلاتهم العائلية المميزة واولئك الذين حطت من اقدارهم في عين الناخبين الأخطاء المستهجنة عائليا كما حصل مع الرئيس الامريكي الاسبق بل كلنتون وكما هو حاصل الان بالنسبة لرئيس الوزراء الايطالي برلسكوني.

ان افضلية النظام العائلي لاتحتاج الى المزيد من الادلة والبراهين الواقعية فحتى على مستوى السينما العالمية هناك مسلمة تقول بان إنتاج فلم واحد يشيد بخصال التفاني والوفاء والاحترام المتبادل داخل البيت الواحد يحقق من الأرباح ما تعجز عن الإتيان بها عشرات الأفلام التي تنهج منهج التحلل والتفكك الأسري، الا ان هذا لايعفي المعنيين بهذا الامر من علماء دين وفلسفة واجتماع من ان يحثوا الخطى باتجاه التفكير بماهية النظام العائلي بالنسبة لحياة الفرد والمجتمع.

قراءات

تحية لصحافتنا السريانية في عيدها السنوي

نبيل ياقو خناتو

مرت مائة وستون عاما على صدور اول عدد من صحيفة كانت بداية خير للغتنا السريانية، ومعه اعلامنا القومي لما حملته من بذور امل نقطف ثماره اليوم بعد هذه المدة الطويلة، ظهر في محطاتها مبدعون ومفكرون واعلاميون ابدعوا باحياء لغتنا، واستطاعوا ان يضعوا لمساتهم عليها وبجمل رائعة صارت اساسا للتنوير من جاء بعدهم وسار بهديهم ليتطور الامر ويصبح اعلاما قوميا جميلا يربط الماضي بالحاضر، ويقدم للاجيال مفاهيم جديدة أسمها الصحافة السريانية.

ورافقتها نهضة ادبية كبيرة واحياءا لكتابات مار افرام وترسي في الايمان والعقيدة لتوظف بعدها للعلم والصحافة واللغة الاعلامية، نشرت فيها ثقافة جديدة بهدف تطويع الاعلام ليكون مصدر تثقيف وتقديم تراث الاباء بشكل سلس وجميل للقراء، من ابناء شعبنا الكلداني السرياني الاشوري، ولتصبح فيما بعد لغة متداولة في المحافل المحلية والمؤسسات الثقافية داخل الوطن وفي بلاد الاغتراب.

نعم بدأت صحافتنا ببطء وبامكانيات بسيطة الا انها انتشرت في الاوساط الشعبية كونها لغة شعب وحضارة عريقة ومؤمنة بقضيتها وبكون اللغة اساس وجود اي شعب على المعمورة، واستطاع ابناء القلم واعلاميون من شعبنا ان يوصلوا اللغة الى ابناء شعبنا في كل مكان عن طريق الادب والصحافة.

واليوم وسط تزايد أعداد الصحف اليومية والمجلات محليا وعالميا وتعددت لغاتها والوانها، شهدت صحافتنا السريانية انبثاق عدد جيد من الصحف والمجلات والاصدارات الشهرية او الفصلية إلا أن البعض منها توقف والكثير منها لم يوثق مع الاسف ، على الرغم من تلاوينها التي عبرت عن ثقافة كبيرة في بعضها وعن ضعف في البعض الاخر لاسباب كثيرة من اهمها باعتقادي عدم وجود ابناء مقتدرين في بعض محطاتها من التاريخ، وكان تركيزها على الشان الثقافي او القومي بصورة كبيرة ، ناضجة في بعضها ومختلفة بالاهتمامات في الاخرى وحسب بيئتها وجهة اصدارها ، فقد ركزت على السياسة والشان القومي والادب والقصيدة في معظم الاحيان.

تعد الصحف اليومية والمجلات في اي بلد هو انعكاس لواقعه ان كان فيه نسمة الحرية ام كان هنالك بصيص منه، ويتاثر ذلك من بلد الى اخر ومدى تمدنه وتحضره ونظرته الشمولية للحريات الفردية وحرية التعبير وابداء الراي. ان صحافتنا السريانية بعد كل هذه الفترة الطويلة لا زالت غير ملبية لطموحات شعبنا اعلاميا، كما هو الحال اذا ما قارناها بالصحف الناطقة باللغة العربية او غيرها من اللغات.. فاننا نرى صحفا سريانية الا ان لغتها عربية ولم يستطع المطبوع السرياني منافسة اللغة والتعبير وتحرير الخبر الموجود في اخواتها العربية مثلا، لاسباب يمكن ايجازها بما يلي:

اولا: الامكانيات المادية المتاحة، وخاصة تخصيص ميزانية لطبع وشراء اجهزة وتوظيف متخصصين باللغة ومحررين وغيرها من الامور.

ثانيا: توفير الملاكات المناسبة والمتمكنة من اللغة لتطويعها وتصوغ اخبارا بلغتنا الام وليس ان تترجم من لغة الى اخرى.

ثالثا: التسويق، فكل مطبوع يجب ان يسوق وان يعرض على الجمهور من اجل شرائه ليغطي الكلفة وايضا من اجل استمرارية اي مشروع اعلامي.

على الرغم من كثرة المنشورات بالسريانية بالاخص بعد احداث ٢٠٠٣ فهل استطاعت هذه المجلات والصحف الارتقاء بالصحافة السريانية وترسيخ وجودها في الاوساط المثقفة من ابناء شعبنا؟؟ وايضا هل اسهمت في تشجيع الناطقين بها من الكتاب والاهتمام بهم ليكونوا صحفيين سريانيين يتقنون الفنون الصحفية بشكل جيد وكبير لمواظبة واستمرارية وتطوير صحافتنا الحبيبة؟؟ ونحن نقف اجلالا لكل من ساهم في احياء واستمرارية صحافتنا الحبيبة السريانية طوال ١٦٠ عاما نامل من مثقفينا وكتابنا ان يغنوا الصحافة بالافكار والابداعات وبالاخص في مناطق تواجد ابناء شعبنا ، وايضا لوجود جيل متعلم ومثقف وناطق باللغة وحاصل على شهادات فيها ولا ننسى التجربة السريانية التي تبنتها الحركة الديمقراطية الاشورية منذ عام ١٩٩١ ونحن ننال اليوم ثمارها، وما شهدناه من تخريج لدورات في اختصاص اللغة السريانية وبشهادة اكاديمية باعتقادي هي قادرة على النهوض اكثر بالاعلام السرياني وبالتعاون مع مثقفي شعبنا هناك وفي كل المناطق في العراق. والاخذ بيد المبدعين واصحاب المواهب والاقلام المبدعة وهي كثيرة سواء داخل الوطن او خارجه، لخلق صحافة سريانية اكثر نضجا لخدمة ابناء شعبنا وخاصة ان الحرية مكفولة الآن، ويضمنها حرية لنشر الصحف والمجلات دون قيد او شرط في الوطن عموما. نحن اليوم بحاجة الى مؤسسة ثقافية تعنى بالصحافة بشكل خاص نظيرا للمؤسسات الثقافية المنتشرة، لتدعم الصحافة ولتكون متميزة عن الثقافة، فالصحافة هي لغة شعبية تأخذ على عاتقها هموم وتطلعات الشعب وطموحاته لرسم خارطة جديدة لاعلامنا القومي، عن طريق انشاء رابطة للصحفيين السريان، كون صحافتنا تعيش حالة من العزلة ان صح التعبير عن مجتمعها السرياني الكلداني الاشوري، وفيها الكثير من التاثيرات التي بدات تبعدها عن النضج المطلوب.

إن الأقلام الشريفة التي تكتب فيها بحاجة الى صقل وادخالها في برامج مكثفة الاعلامية وصحفية لتختلط بالتطورات الحاصلة اليوم وان تترجم هذا الاختلاط الثقافي الى فعل قوي في الصحافة السريانية للوصول الى الاهداف المرجوة منها. كل عام وصحافتنا السريانية بالف خير، وتمنياتنا لابنائنا من الكتاب والمبدعين والمفكرين ان لايبخلوا عليها لأنها صوت أمة ولسان حال شعب يحب الحياة ويريد ان تصل كلمته ولغته الى اصقاع العالم.

صلاح زينل

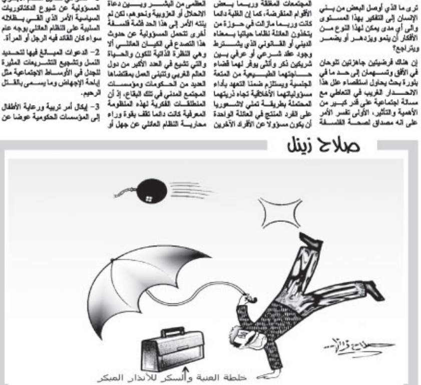

خلطة العبة والسكر للأنذار المبكر